وليد نويهض
walid.noveihed@alwasatnews.com

2010 عام الصين بامتياز

□ قبل أن يدبر العام 2010 أقر الكونغرس الأميركي في نسخته الديمقراطية معاهدة تقليص الأسلحة الاستراتيجية (ستارت 2) بين واشنطن وموسكو، الأمر الذي رفع من نسبة التفاؤل بشأن الاستقرار الدولي في العام المقبل. فهل النهاية السعيدة في العام الجاري يمكن أن تؤشر إلى نمو الانفراج الدولي واحتمال انعكاسه الإيجابي على الأزمات الإقليمية وما تنتجه من منافسات بين الدول الكبرى في السنة المقبلة أم أن العالم سيواصل استنساخ أزماته إلى ما لا نهاية؟

أجوبة كثيرة سلبية وإيجابية يمكن قراءة تفصيلاتها في تضاعيف السياسة الدولية. فالنهايات السعيدة في مكان قد تكون غير ذلك في أمكنة أخرى، لأن العالم يشهد تحولات دراماتيكية تبدأ من الشرق وتنتهي في الغرب. فالعام المقبل مثلاً سيشهد قمة أميركية – صينية في واشنطن تعقد في 19 يناير/ كانون الثاني لتبحث المسائل الثنائية والتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين أكبر قوتين في العالم. وهذه القمة التي ينتظر انعقادها يرجح أن تبحث احتمال تطور الخلاف التجاري بين الصين والولايات المتحدة بسبب تدخل واشنطن وضغطها على بيجين بشأن العملة وسياسة الإعانات التي تقدمها لتشجيع قطاع الصناعة على التقدم والتنافس.

الجانب النقدي – التجاري ليس المجال الوحيد للخلاف المسكوت عنه بين أميركا والصين. فهناك إلى جانب الاقتصاد تظهر السياسة الدولية وتجلياتها المتعارضة في المجال الإقليمي. الصين بعد أن نجحت في العام 2010 في إزاحة اليابان من المرتبة الثانية دولياً دخلت مع الولايات المتحدة في معركة النفوذ والتنافس على قيادة الأقاليم من أقصى الشرق (كوريا الشمالية) وتايوان إلى الجنوب الشرقي (فيتنام) إلى الجنوب الغربي (الهند وباكستان).

لذلك ستكون هناك عناوين مختلفة وقابلة للبحث بين الطرفين. فالأزمة الكورية خطيرة للغاية لأنها تتضمن في تضاريسها احتمال نشوب مواجهة غير تقليدية بين الشطرين. وهكذا أزمة متفجرة وممتدة لا يمكن التعامل معها من منظار اقتصادي لكون الطرف الشمالي من كوريا لا يقرأ معاركه إلا من زاوية «الوجود والعدم» بمعنى الانتصار الشامل أو الهزيمة الكلية.

كوريا إذاً ستكون نقطة توتر دولية بين واشنطن وبيجين لأن الطرف الأول يراهن على قوته من خلال الاحتفاظ بنفوذه المتوارث من حقبة «الحرب الباردة» بينما الطرف الثاني يراهن على موقعه الخاص في مجاله الحيوي وحقه الطبيعي في ضمان حدوده الأمنية واحتمال توسع حلقاتها في العقد المقبل. الصين مثلاً بدأت تدخل عالم البحار للمرة الأولى في تاريخها المعاصر إذ قررت تدشين أول حاملة طائرات في العام المقبل بالتوازي مع بدء تحسن العلاقات التجارية والاستثمارية مع جارها الصيني الصغير (تايوان).

التقارب بين بيجين وتايبيه لا يزال حتى الآن في طوره الاقتصادي إذ كشفت التقارير أن الصين تعتبر الشريك التجاري الأكبر لتايوان وأكبر سوق تصدير لها منذ العام 2007. وهذا المتغير الاقتصادي سيكون له مردوده السياسي في تخفيف حدة التوتر التقليدي بين الأخوين الصينيين خلال العقد المقبل ما سيترك أثره في لعبة التحالفات في أقصى الشرق.

إلى تايوان تتوجه الصين إلى تحديث علاقاتها مع جارها الفيتنامي الذي كما يبدو من القراءات الأولى بدأ يتخذ خطوات اقتصادية تفتح السوق على العالم في ظل إشراف وإدارة الحزب الواحد للدولة. واستلهام فيتنام النموذج الصيني في التعامل الدولي والتعايش بين اشتراكية الدولة ورأسمالية السوق يمكن أن يعزز دور بيجين ويدفع نفوذها الايديولوجي التقليدي من طور السياسة (التساكن الجواري) إلى طور الاقتصاد والتفاعل التجاري – الاستثماري.

إلى فيتنام تحتل باكستان موقعها الخاص في التعاون الثنائي بين بيجين وإسلام آباد. فالعلاقات بين الطرفين ليست جديدة وهي بدأت في إطار حاجة الصين لباكستان حين كانت في حال خلاف حدودي مع الهند. وتطورت الحاجة خلال التنافس الصيني – السوفياتي ولجوء موسكو إلى استخدام ورقة نيودلهي للضغط على غريمها المتمرد في بيجين. وحين ظهرت أزمة أفغانستان بعد الاجتياح السوفياتي تعاونت الصين مع باكستان ودعمتها بالمال والتقنيات حتى تكون قادرة على الصمود في مواجهة الغزو المعطوف على المخاطر الهندية المتمثلة في أزمتي كشمير والتيبت.

الآن تغيرت الأحوال وتعادلت الأطراف وقانون التحالف الذي تأسست قواعده في ستينيات القرن الماضي أخذ يتبدل بحدود نسبية. فالولايات المتحدة قررت الانفتاح على الهند الصاعدة لتكون ذلك البديل الاحتياطي في حال تدهورت العلاقات التجارية مع الصين. كذلك تريد واشنطن أن تسحب ورقة الهند من الاحتكار الروسي في مرحلة تستعد للانسحاب من أفغانستان تاركة فراغات أمنية لا يستبعد تمددها وانتشارها في المحيط الآسيوي.

توجه باراك أوباما إلى الهند لم يمر من دون حساب على مختلف الأصعدة الدولية والإقليمية. باكستان تخوفت من خسارة تحالفها التقليدي مع واشنطن. وموسكو قرأت زيارة أوباما في سياق محاولة تطويق أميركية للنفوذ الروسي الموروث من العهد السوفياتي. وبيجين أبدت قلقها من احتمال وجود خطة أميركية تريد استخدام قوة الهند البشرية والنامية اقتصادياً لكسر هيبة الصين في القارة.

بسبب هذه الإشارات المتخالفة أقدم رئيس الوزراء الصيني وين جياباو على زيارة إسلام آباد وتوقيع اتفاقات معها وصلت قيمتها إلى 25 مليار دولار، كذلك قام بزيارة مشابهة لنيودلهي وقع خلالها صفقات تجارية بقيمة 16 مليار دولار.

اختلاف قواعد اللعبة بين الصين وأميركا في إطار التعامل مع الأقاليم وانعكاسه المباشر على كوريا وتايوان في أقصى الشرق وفيتنام في جنوب الشرق والهند وباكستان في جنوب الغرب دفعت موسكو إلى التحرك باتجاه نيودلهي لإعادة تعويم علاقة تقليدية بين الطرفين وتطويرها إلى الأعلى حتى تكون روسيا مستعدة لمواجهة تداعيات ما بعد الانسحاب العسكري الأميركي من أفغانستان والمخاوف من احتمال انتشار بؤر العنف في دول آسيا الوسطى المحاذية والفاصلة بينها وبين مناطق التوتر وقوس الأزمات الممتد على طريق الحرير (التجارة القديمة).

العام 2010 كان فعلاً سنة آسيا وعام الصين بامتياز. فهذه الدولة الكبرى أخذت تنتقل رويداً من السوق (التجارة) إلى السياسة، وبدأت تتحول إلى حاجة نقدية دولية لتعزيز استقرار أوروبا في منطقة اليورو، وقوة منافسة للولايات المتحدة في الدائرة الآسيوية.

فالصين التي بدأت من الثورة (الايديولوجيا) وانتقلت إلى الاقتصاد (آليات السوق) نجحت في إعادة توظيف القوة النقدية – التجارية لترتيب علاقات سياسية نامية مع المحيط الجغرافي والمجال الحيوي سواء على مستوى تنظيم مصالح قديمة أو مستوى فتح قنوات ومعابر مع خصوم أمس.

الصين الآن قوة كبرى تنافس الولايات المتحدة في الاقتصاد لا السياسة ولكنها في الآن تلعب دور الطرف الأقوى في المعادلة الآسيوية بدءاً من كوريا وتايوان وانتهاء بالهند وباكستان تحت سقف التفاهم القلق مع أميركا وفي إطار مظلة المصالحة مع روسيا. ولهذه الاعتبارات يمكن القول إن العام 2010 انتهى بمشاهد سعيدة حين أقر الكونغرس ستارت 2 مع موسكو (تقليص الرؤوس النووية) وبدأ يستعد لاستقبال الرئيس الصيني في واشنطن.

العام الماضي كان للصين بامتياز ويرجح أن يكون العام 2011 أيضاً لمصلحة القوة الصفراء التي تعتمد التنين رمزاً للتقاليد المتوارثة منذ عصور. والتنين بحسب الأسطورة الصينية قوة ناعمة وليست مخيفة وهو قوة حامية للإنسان من المخاطر التي تحدق به. فالتنين وحش غريب من نوعه ولا وجود له على الأرض، ولكنه وفق الأسطورة يمثل في المخيلة التاريخية دور «الوحش الجميل» الذي يسهر على راحة البشر. فهل تكون الصين على مثال الاسطورة في عصرٍ أخذ يتخطى الخرافات؟ من يدري.

مجيد جاسم
majeed.jasim@alwasatnews.com

الجامعات الأكاديمية المستدامة

□ تصلني بين فترة وأخرى وبصورة دورية رسائل إلكترونية من الجامعة البريطانية التي درست فيها، تشتمل على الأنشطة المهمة للجامعة خلال الفترة الماضية، وإنجازاتها في المجالات الطلابية والأكاديمية المتنوعة، وأخبار الطلبة المتخرجين في السنوات والعقود الماضية. هذه الرسالة الإلكترونية هي حلقة الوصل بين الجامعة والطلاب المتخرجين وتنفيذاً لشعار جمعية الخريجين «جامعتك حياتك» وهي عنوان الرابطة الأبدية بين الطالب والنظام التعليمي العالي الذي قضى فيه سنوات لاتنسى.

على العموم، حلقة الوصل تطورت من كتيبات في مظاريف بريدية كانت ترسل الى عنوان منزلي في البحرين من بريطانيا إلى رسائل إلكترونية وهذه الخطوة المبدئية كانت جزءاً من خطة مستدامة لتحسين الوضع البيئي للجامعة العتيدة. مناسبة كتابة هذا المقال هو خبر حصول الحرم الجامعي لهذه الجامعة على اللقب البيئي الفضي بعد نجاحها في استيفاء متطلبات المراجعة البيئية من جهة مراقبة عليا، وسعيها الدؤوب نحو الحصول على اللقب البيئي الذهبي في المستقبل القريب حسب التصنيفات البريطانية البيئية للجامعات وبالتالي فإنها فرصة لتعريف القارئ المهتم بالواقع البيئي بالاندماج الحاصل بين قطاع التعليم العالي ومشاريع الاستدامة الحقيقية.

بداية، يجب على مؤسسات التعليم العالي أن تعترف بأن الأنشطة القائمة في حرمها لها بصمة على البيئة، ومن ثم فعليها دور محوري وتخفيفي في تشجيع التنمية المستدامة في المجتمع الأوسع. مما لاشك فيه أن خلق الأسس النظامية هو جزء لا يتجزأ من ديناميكية الحياة في الدول الغربية وبالتالي فقد تم إضافة ما يعرف بـ«الحرم الجامعي الإيكولوجي» أو «Eco-campus» في نظم الإدارة البيئية. الأهداف من تنفيذ هذا البرنامج البيئي هي: تشجيع الممارسة الحضارية لإدارات الجامعات نحو الاستدامة البيئية عن طريق توفير الأدوات الأزمة لمساعدتها في هذا المضمار، ومن ثم مكافأتها تدريجياً بالحصول على مستويات مختلفة في مجال الإنجاز الفعلي بعد مراجعة مهنية من قبل جهاز مراقبة. السبب الحقيقي لاهتمام معظم الجامعات العالمية بهذا المسعى البيئي هو إدراج التنمية المستدامة كإحدى المفاتيح الأساسية للتحديث في خططها الاستراتيجية في مجال التعليم العالي.

مفهوم التنمية المستدامة يعنى بثلاث محاور رئيسية هي: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة. بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي فضلعا التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعنى بهما تنفيذ المسئولية الاجتماعية للمؤسسات والاستراتيجية العامة وبالتالي فإن حماية البيئة يجب أن يكون لها محور مستقل وتدمج في الحياة الجامعية اليومية و تستخدم عند تطوير بنيتها التحتية.

الأهداف الاستراتيجية التي على متخذي القرار أن يهتموا بها لحماية البيئة واستدامة مؤسسات التعليم العالي هي: أولاً، تطبيق نظم الإدارة البيئية للحد من الآثار الضارة بالبيئة مثل مواضيع الطاقة والكربون والنفايات، ثانياً، تحفيز الموظفين والطلاب لتغيير السلوك الشخصي وتحمل المسئولية لحماية بيئة العمل والفصول الدراسية، ثالثاً، تحمل شعلة القيادة في المجتمع المدني للتغيير، رابعاً، الريادة في مجال الاستدامة البيئية للحصول على دعم الشركات في مجال الأبحاث وجذب الطلاب إلى أقسامها والحصول على الرعاية من شركات القطاع العام والخاص.

ختاماً، قال تبارك وتعالى «إن الله لايغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» وبذلك نتمنى أن يكون الاستدامة جزء فعلي من الخطط الاستراتيجية الحديثة.

بعد تشكيل الحكومة العتيدة... السياسيون العراقيون يَهْجُونَ أنفسهم

محمد عبدالله محمد
mohd.abdulla@alwasatnews.com

□ قبل أيام عَقَدَت الحكومة العراقية (الجديدة) أولى جلساتها. جزءٌ كبير من التشكيل الحكومي العراقي انتهى، لكن المُتبقِّي يظل ثقيلاً. عدد الوزارات هو 42 وزارة دون احتساب المناصب النيابة التنفيذية. نُواب رئيس الجمهورية ونُواب رئيس الوزراء. وقد زِيْدَت التشكيلة المذكور بأربع وزارات بغرض الترضيات السياسية للكتل المتخاصمة بعد أن كانت 38 وزارة فقط.

تسعة وعشرون وزارة نالَت الثقة البرلمانية. وأحَدَ عشَر وزارة بقِيَت شاغرة. وثلاث وزارات أمنية (الداخلية والدفاع والأمن الوطني) لم تتوافقَ عليها الكُتل الفائزة فأحال المالكي إدارتها وتسييرها لنفسه ولم ينتظر تسمية «المستقلين» لاستيزارهم لها خشية منه أن يتعطّل الإعلان عنها (التشكيلة) أكثر، في الوقت الذي لم يتبقَّ من المُدة الزمنية القانونية سوى أيام (تنتهي في الرابع والعشرين من شهر ديسمبر الجاري).

هنا وأمام ذلك المشهد تتبدَّى عدد ملاحظتان حول تلك التشكيلة الوزارية يُمكن الإشارة إليها كالتالي:

الملاحظة الأولى: بيَّنت الأسماء المُسْتَوْزَرَة أن التشكيلة الوزارية العتيدة كانت وفق نظرية «الرَّتْقُ أرحَمُ من الفَتْق». فالمُدّة الزمنية قانوناً لإعلان الحكومة لم تكُن قادرة على إنجاب تشكيلة جيدة أو بمستوى الطموح. وخصوصاً أن ذاكرة السياسة العراقية لاتزال مزكومة بتسعة أشهر خلت لم تكن حينها أيامها بكافية لكي يتوافق الجَمْع بنقائضه على اسم رئيس للوزراء، وبالتالي أصبح القبول بالموجود (وبأدناه حتى) خياراً يُراكَم على الخيارات العرجاء التي بدأت بها العملية السياسية وما تلاها من أفعال سياسية كإقرار الدستور أو المحكمة العليا أو إجراء الانتخابات المحلية والتشريعية، وهو ما ضاعَفَ من الإشكال.

لذا فقد كانت القِسْمة الأوَّلِيّة والنهائية للتشكيل الأخير هي: 17 وزارة للتحالف الوَطني. و11 وزارة للعراقية. وسبع وزارات لائتلاف الكتل الكردستانية. وائتلاف الوسط والأقليات وزارة لكلّ منهما. لكن تلك القسمة كانت «مُجْمَلَة» للكتلة الواحدة و«مُفصَّلة» بين منتسبيها. وفي هَذه الحالة فإن التيارات النافذة والمُشكِّلة الرئيسية للكتلة الواحدة هي الأقدر (في مثل هذه الحالات) على تسمية خياراتها (وهو ما حصل فعلاً) مع احتساب خيارات المالكي المُؤطّرة بخيار التثليث الوزاري للكتل في تسمية واحد من أحد ثلاثة مُرشحين ووجود فيتو من قِبَلِه على الباقِيَيْن.

لاحَظوا الأسماء جيداً. فحين يُعيَّن هادي العامري وزيراً للنقل فهذا معناه أن ما نقوله ليس ضرباً من الخيال. وعندما يُعيَّن رافع العيساوي وزيراً للمالية وهو جرّاح عظام فإن الأمر مشابه للتعيين الأول أيضاً. وينسحب الأمر على سعدون الدليمي (وزير الدفاع الأسبق) كوزير للثقافة، وعلي الأديب كوزير للتعليم العالي والبحث العلمي، ومحمد توفيق علاوي كوزير للاتصالات، ونصار الربيعي كوزير للعمل والشئون الاجتماعية ولواء سميسم وحسين الشهرستاني وبقيّة الجوقة المنتقاة من الوزراء المُختارون من الكتل والمراجع الدينية.

بالتأكيد فإن هذا الأمر يُؤثّر بشكل مباشر على الكفاءة الإدارية وقدرة الوزير على تقديم أفضل أداء. صحيح أن منصب الوزارة هو منصب سياسي قبل كل شيء، لكن ذلك لا يعني أن ذلك المنصب هو سياسي صرف، بل يتخلله إطار تنفيذي يحتاج إلى خبرات حقيقية تُحاكي طبيعة عمل الوزارة المعنية، خصوصاً إذا كانت تلك الوزارة ذات صلة خَدَميّة وميدانية.

لك أن تتخيّل منصب نائب رئيس الوزراء لشئون الطاقة كان مخصصاً للصدريين. لكن الأكراد كانوا معترضين على توزير حسين الشهرستاني لوزارة النفط فأعطي الأخير المنصب الأول، وعُوِّضَ الصدريون بوزارة التخطيط، باعتبارها وزارة سيادية وتوازي المنصب الذي حُرِموا منه في البداية. هذا يعني أن ذلك يحصل وعَيْن السياسيين على الترضيات وليس الكفاءات.

رئيس الوزراء نوري المالكي قال عن وزارته المُشكَّلة أنها «لا ترقى إلى مستوى الطموح». مضيفاً «أنا لستُ مقتنعاً بكل ما جرى وأنتج التشكيلة الحالية، لكنها ضريبة التعددية، حكومة الشراكة الوطنية من أصعب الحكومات من حيث التشكيل في العالم، بسبب تعدد الانتماءات القومية والدينية والمذهبية، لاسيما أن الكل يطالب بتمثيله في الحكومة». وقد تنهار هذه الحكومة بعد ستة أشهر أو يُعَاد تشكيلها على أقل تقدير كما صرّح بذلك جمال البطيخ عضو ائتلاف العراقية التي يتزعمها إياد علاوي.

ختام الأمر هو أن الكتل ونفوذ التيارات فيها هي مَنْ تتحمّل هذا الوِزر وليس المالكي إذا ما استبعدنا نظرية «الذنب الموروث».

الملاحظة الثانية: وهي أن التوزير الذي مُنِحَ لأفراد الكتل بَيَّن هشاشة تلك الكتل والعلاقة القائمة بين مُكوِّناتها وأفرادها وليس هشاشة الحكومة فقط. وقد ظهر ذلك جلياً في أولويات تلك المُكوِّنات. ففي كتلة العراقية بزعامة علاوي ظهر حجم الخلاف القائم بين أفرادها لحدّ التخوين والشّك في النوايا. ويُمكن مراجعة ذلك في مواقف حسن العلوي وجمال البطيخ بل وفي كتلة العشرة نواب التي استقلّت برأيها عن عُموم الكتلة منذ بواكير التسويات التي أعقبت التوافق على المالكي وبداية اختيار أسماء التشكيلة.

وهو أمر في حقيقته يُظهر أن التوافقات ونقيضها داخل تلك الكتل ما هي إلى اختزالات مؤقتة تَسكُن إلى همّ المجموع بشكل آني ومُؤقت، لكن ما إن تنضح الحالة السياسية وتبدأ التسويات تتبدل الأولويات لتقفز ما بين حالات سياسية وقومية وطائفية. لقد كانت العراقية (وهو مثال الحال) قويّة الشكيمة في قبال تسمي المالكي رئيساً للوزراء، بل إنها استطاعت أن تُدَوِّل الموضوع وتجعلها همّاً إقليمياً، إلاّ أنها فشلت الآن في جعل تلك القوة ضمن مشاركتها في الحكومة المُقبلة، رغم أن مداولات الحاضر سياسية وإعلامية.

ما يهم من كلّ ذلك هو تتحوّل عين السياسيين من الترضيات إلى العراقيين أنفسهم الذين يتوقون إلى حياة آمنة وكهرباء لا تنقطع ومعاشات تقاعدية وتضميد جراح الملايين الخمسة من الأيام ومعهم أمهاتهم الذين تجاوزت أعدادهم المليونَيْن أرملة.

رحيل الشيخ العكري... صاحب تجربة الإصلاح الاجتماعي الميداني

حيدر محمد
haidar.mohammed@alwasatnews.com

□ تبنى المرحوم الشيخ محمد علي العكري الذي فقدته البحرين أمس (الجمعة) نهجاً فريداً في نمط الإصلاح الاجتماعي الميداني والمباشر من دون الالتفات لحواجز الشخوص والزمان والمكان، ويعد من الرواد الذين يشار اليهم بالبنان في التيار الإسلامي الشيعي في البحرين منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي.

انتهج الشيخ العكري منذ ريعان شبابه خطاً ذاتياً مغايراً أكثر ديناميكية من الحراك العام في أحيان كثيرة، وتمثلت خطوطه العريضة في محاولة الإصلاح الاجتماعي الميداني المباشر، وركيزة مشروعه النزول في الميدان ونشر المبادئ والقيم التي كان يؤمن بها في مختلف الأوساط الاجتماعية.

لم يجد الشيخ العكري حرجاً في دخول أي مكان، والالتقاء مع أي كان من أجل تحقيق القدر الممكن من الإصلاح بصرف النظر عن التداعيات، وهو أسلوبٌ لم يكن معهوداً من ذي قبل في أوساط الكثير من الدعاة الدينيين وحتى السياسيين.

مواقف جمة يمكن من خلالها قراءة النهج الاجتماعي للشيخ العكري، من خلال برنامجه اليوم، حيث يخرج العكري منذ بواكير الصباح الى عمله الاجتماعي اليومي، فكان كثير التجوال في الأسواق، وكثير المخالطة مع مختلف الفئات الاجتماعية. ولم يقحم الشيخ العكري نفسه في خضم الانقسامات الاجتماعية داخل الخطوط والتيارات الإسلامية التي بلغت أوجها في عقدي السبعينيات والثمانينيات، سواء تمثلت في الصراع على مواقع النفوذ الديني كالتسابق على الاستحواذ على المساجد والحسينيات والمراكز الدينية واستقطاب الجماهير.

وأخذ الشيخ العكري على عاتقه نشر الكتب والمؤلفات، وتبنى طباعتها وتوزيعها مجاناً بكميات كبيرة بالتعاون مع بعض الميسورين مالياً ممن يشاطرونه الأهداف ذاتها، ومن أبرز المؤلفات التي لقيت رواجاً كبيراً كتاب «تعليم الصلاة» الذي كتب مقدمته العلامة الراحل الشيخ سليمان المدني، والذي انتشر كانتشار النار في الهشيم في الأوساط الاجتماعية الشيعية في مطلع التسعينيات من القرن الماضي.

يمكن قراءة نهج الشيخ العكري عبر التأمل في نشاطاته الاجتماعية الميدانية، إلى الحد الذي كان فيه الشيخ العكري الأكثر شهرة لدى الفتيات من صغار السن اللاتي كان لايفتأ من حثهن – بأسلوب أبوي – على ارتداء الحجاب، وشوهد أنه يوزع أنواعاً متعددة من الزي الإسلامي للفتيات وخصوصاً في المواسم الدينية حيث يتجمع الآلاف.

لم يكن الشيخ العكري يرى في المآتم والحسينيات التي ارتقى الكثير من منابرها على مدى عقود من الزمن أماكن للحزن فحسب، بل كان يؤمن بأنها مؤسسات بالغة الأهمية وأندية اجتماعية وبؤر تجمعات شعبية كبيرة يمكنها أن تكون النواة التي ينطلق منها مشروعه للإصلاح الاجتماعي.

ومن الحوادث المشهودة في تجربة الشيخ العكري، حرصه على التواجد في المجلس الأسبوعي لسمو رئيس الوزراء ليرفع لسموه مطالب الشباب وكان يتحدث بصوت جهوري عن أثر تسهيل الزواج وتوفير فرص عمل للشباب في الاستقرار الاجتماعي. وتبنى فتح العديد من المشروعات الذاتية لإشاعة ثقافة الزواج من دون كلف مالية باهظة معتمداً على محورين أساسين: الارتكاز على استحضار الأحاديث الحاثة على تسهيل الزواج، وكان يردد في مسامع كل الشباب حديث أن «المصطفى (ص) زوّج النور من النور (علياً وفاطمة) بما تيسر».

وكان الشيخ العكري يقتنص أية فرصة للمجاهرة بالدعوة للإصلاح السياسي، وكان يستثمر تواجد كبار المسئولين في مراسم التشييع لعدد من الوجهاء ليمسك (المايكرفون) منادياً بالإصلاح. ودفع الشيخ العكري ثمن مواقفه السياسية الجريئة، فقد قضى خمسين شهراً قابعاً خلف زنزانات السجن وظل رافضاً وساطات إطلاق سراحه مقابل تهدئة حراكه السياسي والاجتماعي وسقف خطابه العالي وكان جوابه المعروف «السجن أحبّ إلى مما يدعونني إليه»، وجدها فرصة لبث ما يؤمن من أفكار داخل المعتقل وبين صفوف الشباب.

النزعة الذاتية في تجربة الشيخ العكري يمكن قراءتها من زوايا عدة، أولها رغبته في عدم تحميل الآخرين تداعيات نهجه الاجتماعي الشخصي، وكذلك عدم الدخول في صومعة التباينات والصراعات بين التيارات والمرجعيات المتعددة التي وقف منها غالباً موقفاً عند منتصف الطريق رغم تلاقيه أو اختلافه معها.

عمامة الشيخ العكري وعكازه سيظلان شاهدين على رجل دين سجل بصمته الخاصة في ميدان الإصلاح الاجتماعي والسياسي، وبقي حاملاً لما يؤمن من قيم وحريصاً على نشرها على مدى عقود من الزمن.